

أولويات الحكومة السورية المؤقتة

1. العودة الى سوريا

• وزارة الاتصالات والنقل والصناعة

- تطوير وانشاء مديريات الاتصالات والنقل والصناعة وفق تسلسل اداري ومهني وادارتها.
- التوسع في التوظيف في الداخل للوصول الى نسبة 95 % تمهيداً لعمليات الدخول.
- بناء بنك معلومات حكومي وفق نظام معلومات جغرافي/ GIS / يكون قاعدة لاتخاذ القرار الصحيح وللتخطيط السليم.
- اعادة تأهيل البنى التحتية للاتصالات في المناطق المحررة.
- مشاريع المتطورة في المعابر الحدودية وتشغيلها بكوادر متخصصة.
- إضافة لتجهيز المدن الصناعية للعمل من خلال مسح صناعي شامل.

• وزارة العدل

- تهيئة البنية القانونية للفرد والمجتمع والمؤسسات.

• وزارة الصحة

- من خلال المديريات في المحافظات ودعمها بهياكل تنظيمية وإدارية قوية وفق سياسات صحية مدروسة ومعتمدة من قبل الوزارة تضمن استمرارية العمل في المشافي والمراكز التابعة لها.

• وزارة التربية والتعليم

- بناء المؤسسات التربوية والتعليمية وتجهيزها للقيام بدورها في التربية والتعليم.
- استئناف العملية التعليمية داخل سوريا وبلدان اللجوء من خلال انتاج المؤسسات التعليمية الوطنية.
- استقطاب الكفاءات التربوية ودمجها في العملية التربوية داخل سوريا.
- إجراء الامتحانات للشهادات الدراسية ومنحهم وثائق متفق عليها عالمياً.
- التركيز على تعليم المنهاج السوري المعدل للمحافظة على الهوية الوطنية وتعزيز حب الوطن في وعي الطلاب.
- تعزيز قيم المواطنة في العملية التعليمية من خلال البرامج التربوية المتنوعة.
- افتتاح مؤسسات تعليم عالي (معاهد - جامعات) تضمن فرص لاستئناف التعليم للفئات العمرية الشبابية.

• الإدارة العامة لشؤون اللاجئين - وزارة الإدارة المحلية والإغاثة وشؤون اللاجئين

- انشاء مكاتب تنسيق شؤون اللاجئين.
- انشاء مخيمات جديدة.
- خريطة المنظمات والتجمعات العاملة في الشأن السوري في العالم.
- الإدارة العامة لشؤون المجالس المحلية - وزارة الإدارة المحلية والإغاثة وشؤون اللاجئين
- إعادة ترتيب البيت الداخلي للوزارة من حيث صياغة رؤية تناسب المرحلة وترسم سيناريوهات وآليات انتقال مؤسسات الوزارة إلى الداخل السوري وفق الرؤية العامة للحكومة المؤقتة الثانية وما يتبع ذلك من اقتراح للخطط والمشاريع والتنظيم الإداري والموازنة اللازمة.
- تفعيل برامج التواصل مع مؤسسات الداخل من مجالس محلية ومنظمات مجتمع مدني وذلك لبناء حاضنة اللازمة لعملية العودة إلى سوريا.

• وزارة المالية والاقتصاد

- تفعيل مديريات المالية في الداخل لضمان الشفافية ومحاربة الفساد.

2. الصومود والثبات

• وزارة الاتصالات والنقل والصناعة

- تأمين الاتصالات الارضية والخليوية والانترنت.
- تأمين شبكات الطرق وصيانتها وترتيب المعابر ادارياً.
- تأمين المزيد من فرص العمل للحد من الهجرة.
- توفير سبل نقل الركاب والمسافرين والبضائع.

• وزارة العدل

- تقديم الوثائق الشخصية وتنظيم المعاملات.

• وزارة الصحة

- تأمين رواتب الكوادر الطبية لدعم صمودها في ثباتهم على رأس عملهم في الداخل.
- برنامج التلقيح الوطني (EPI) و هو برنامج مستمر حيث سيكون لنا كوادر مؤهلة و مدربة على الأرض مع برنامج ترصد وبائي فعال (EWARN).

• وزارة التربية و التعليم

- تأمين العملية التعليمية في بيئة أكثر أمنا على حياة الطلاب و المعلمين.
- تدريب و تأهيل الكوادر التعليمية للمحافظة على جودة العملية التعليمية.
- تأمين فرص عمل في المؤسسات التعليمية تساهم في معالجة متطلبات الحياة.
- تعزيز الأمل في نفوس الطلاب و الكوادر التعليمية من خلال برامج الدعم النفسي و الاجتماعي التي ترعاها الوزارة.
- تواصل الإدارة التربوية المركزية و الخبراء التربويين بشكل مستمر مع المؤسسات التعليمية داخل سوريا.
- مشاركة الخبرات المحلية داخل سوريا في صنع القرار التربوي و رسم استراتيجية العمل المستقبلية و آلية معالجة المشكلات الطارئة.

• الإدارة العامة لشؤون الإغاثة – وزارة الإدارة المحلية و الإغاثة و شؤون اللاجئين

- برنامج دعم المعاقين.
- برنامج دعم الشهداء و الأيتام.
- مشاريع سلل غذائية و صحية و ايواء.

• الإدارة العامة لشؤون اللاجئين – وزارة الإدارة المحلية و الإغاثة و شؤون اللاجئين

- الاخوة السورية التركية.
- ورشة تجمع اطمة.
- انشاء مرافق خدمية ضمن المخيمات.
- شراء خيم للنازحين.
- خريطة المنظمات و التجمعات العاملة في المخيمات و مراكز الإيواء في الداخل السوري.
- مجموعة تنسيق العمل الإنساني في الداخل السوري.

• الإدارة العامة لشؤون المجالس المحلية – وزارة الإدارة المحلية و الإغاثة و شؤون اللاجئين

- تقديم الخدمات الأساسية اللازمة لمساعدة السكان على الصمود و الاستمرار بالعيش (من وقاية المجتمع من الأمراض السارية عن طريق جمع النفايات الصلبة و رش المبيدات بالإضافة صيانة للمياه و الكهرباء و الصرف الصحي).
- إنقاذ السكان من القصف الهمجي عن طريق منظومة الدفاع المدني في المحافظات المحررة.
- تهيئة الموظفين و العمال و اعتماد رواتب مناسبة لهم تمكنهم من الصمود لخدمة السكان المحليين.

• وزارة المالية و الاقتصاد

- الأمن الغذائي (قمح – طحين – خبز).
- تسويق المحاصيل الزراعية.

3. حماية المجتمع من التطرف

- **وزارة الاتصالات والنقل والصناعة**
 - مشروع تعليم مهني - التعليم الالكتروني.
 - دعوة الشباب لدورات تدريبية وارسال رسائل توعية من خلالها.
 - توفير الخدمات الأساسية والتوزيع العادل لها.
 - تعزيز سلطة الدولة ورفع الظلم مما يساهم في منع التطرف.
- **وزارة العدل**
 - الحفاظ على قوانين البلاد والابتعاد عن تبني قوانين على أساس ديني أو قومي أو...
- **وزارة الصحة**
 - عن طريق إحداث مراكز للأطراف الصناعية الذكية التي تعمل على إعادة تأهيل المعاقين بسبب ظروف الحرب وإعادة دمجهم في المجتمع مما يساعد على التخلص من فكرة الانتقام وردات الفعل السلبية.
- **وزارة التربية والتعليم**
 - تعزيز قيم المواطنة في المنهاج التعليمي و في كافة الأنشطة التربوية الريفية.
 - تعزيز الفهم الصحيح والوسيطي للشريعة الإسلامية من خلال المنهاج الوطني المدرسي.
 - تدريب وتأهيل المعلمين في المدارس على آليات التعليم وفق المعايير الوطنية.
 - إعداد برامج تربوية تستهدف الطلاب لتشجيعهم على الحوار و تقبل الآخر و التعايش السلمي.
 - إعداد البحوث التربوية من قبل علماء التربية و الاجتماع لمعرفة أسباب التطرف و وضع برامج لمعالجتها.
 - تأمين فرص عمل في المؤسسات التعليمية بفتح باب الأمل أمام الشباب السوري و متابعة حياتهم الطبيعية.
 - افتتاح مؤسسات تعليم عالي (معاهد - جامعات) تستقطب الشريحة الشبابية و تستثمر طاقاتهم قدراتهم.
 - إشراف وزارة التربية و التعليم على المؤسسات التعليمية الشرعية (مدارس - معاهد - كليات) و متابعة برامجها.
- **الإدارة العامة لشؤون الإغاثة - وزارة الإدارة المحلية و الإغاثة و شؤون اللاجئين**
 - برامج إعادة دمج حاملي السلاح بالمجتمع السوري أو تنظيمهم في جيش وطني يقوم بحماية الشعب.
 - برنامج المسح الاجتماعي للمفصولين من أعمالهم.
 - برامج التوعية الإعلامية.
- **الإدارة العامة لشؤون اللاجئين - وزارة الإدارة المحلية و الإغاثة و شؤون اللاجئين**
 - مكاتب مديرية التطوير والبرامج مع البرامج التوعوية.
- **الإدارة العامة لشؤون المجالس المحلية - وزارة الإدارة المحلية و الإغاثة و شؤون اللاجئين**
 - العمل بفاعلية على ملئ الفراغ الإداري في المناطق المحررة لضمان بقاء الإدارات المدنية البعيدة بطبيعتها عن التطرف.
 - إطلاق برامج للتوعية لمخاطبة المجتمع المحلي في هذا المجال عن طريق المجالس المحلية.
- **وزارة المالية و الاقتصاد**
 - توفير فرص العمل من خلال مشاريع الحكومة و القطاع الخاص.

4. دعم وتقوية المجتمع المدني

• وزارة الاتصالات والنقل والصناعة

- ورشات عمل مشتركة مع منظمات المجتمع المدني.
- دعم النقابات والهيئات بشاركتهم في اعداد دراسات المشاريع وتنفيذها.
- اشراكها في منظومة صنع القرار الحكومي.
- ربط المنظمات الإغاثية والطبية مع الحكومة عن طريق البطاقة الالكترونية لتحقيق العدالة في التوزيع.

• وزارة الصحة

- الشراكات التي أحدثتها مع كثير من المنظمات الطبية والإغاثية (NGOs) المحلية و الدولية لاسيما في برنامج التلقيح الوطني (Vaccine Taskforce)
- العمل على الدعم النفسي الاجتماعي لجميع الفئات المجتمعية لاسيما فئة الجرحى و معاقى الحرب.

• وزارة التربية و التعليم

- تعزيز ثقافة العمل التطوعي في المناهج الدراسية.
- تشجيع الطلاب على القيام بأعمال تطوعية خدمية تناسب مراحلهم العمرية.
- إشراك مؤسسات المجتمع المدني في صنع القرار التربوي في حدود التعليم الوطني.
- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في المساهمة بالعملية التعليمية تحت إشراف وزارة التربية و التعليم.

• الإدارة العامة لشؤون الإغاثة – وزارة الإدارة المحلية و الإغاثة و شؤون اللاجئين

- دعم منظمات المجتمع المدني.
- تسجيل منظمات المجتمع المدني الفاعلة في سوريا و اعطاءها الصفة الشرعية في العمل من قبل الحكومة السورية المؤقتة.
- تدريب كوادر المنظمات على أساليب العمل المؤسساتي كي تكون تلك المؤسسات في المستقبل القريب شريك حقيقي في العمل.
- تقديم الدعم للمنظمات عبر عدة طرق منها الاعفاء من الرسوم – الميزات الاقتصادية – الدعم المالي – الدعم اللوجستي...
- الشراكات مع المنظمات من خلال مشاريع تنموية صغيرة بحيث يكون الإدارة إشرافي فقط.

• الإدارة العامة لشؤون اللاجئين – وزارة الإدارة المحلية و الإغاثة و شؤون اللاجئين

- هيكلية إدارة مخيمات الداخل.
- إصدار هوية نازح.
- موقع انترنت الإدارة (نقطة مركزية للمعلومات المعتمدة).
- مسح معلومات المخيمات (مشروع اساسي داعم).
- تفعيل التشاركية بين المجالس المحلية ومؤسسات المجتمع المدني عبر ورشات عمل تنظم مشاريع مشتركة الأطراف المختلفة.
- دراسة الأطر الناظمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني بالمشاركة مع الجهة المختصة في الحكومة
- إطلاق مديريةية الشؤون الاجتماعية والعمل في المحافظات المحررة.
- إطلاق مشروع شبكة تنسيق لمؤسسات المجتمع المدني لكل محافظة و عبر مجلس المحافظة.
- تفعيل الإعلام في هذا المجال.

- وزارة المالية و الاقتصاد
 - الشراكات مع القطاع الخاص.
 - تقديم تسهيلات (...) للقطاع الخاص.

5. تنمية الاقتصاد المحلي

- وزارة الاتصالات والنقل والصناعة
 - خلق فرص عمل.
 - المساعدة في انشاء المشاريع.
 - انشاء حاضنات ومسرعات الأعمال.
 - تحقيق و ارد من مشاريع الاتصالات لدعم الاقتصاد الوطني.
 - توفير المناخ المناسب لعودة الانتاج الصناعي ورعايته.
 - خلق مناخ استثماري للقطاع الخاص في مجال الاتصالات.
- وزارة العدل
 - إيجاد النظام القانوني الحامل للتوجه الاقتصادي للحكومة.
- وزارة الصحة
 - السعي لشراء الأدوية و المستهلكات الطبية من السوق الداخلية، و رفع عملية الانتاج المحلي.
 - تعيين الكوادر الطبية في المشافي و المراكز في الداخل و منحهم شهادات من الوزارة، و بالتالي الاستفادة من الخبرات الموجودة.
 - إعادة تفعيل معامل الصناعات الدوائية.
- وزارة التربية و التعليم
 - التعليم المهني بكافة أنواعه (التجاري و الصناعي و النسوي) لتسهم في تخريج كوادر مؤهلة مهنيا.
 - الاعتماد على الشركات و المؤسسات المحلية في سوريا لتأمين مستلزمات العملية التعليمية (قرطاسية - مقاعد - طباعة - كتب - مدافئ - ألبسة -..).
 - ربط البرامج التعليمية بسوق العمل و احتياجات المجتمع بما يتناسب مع مرحلة إعادة بناء سوريا.
 - انشاء المعاهد العالية في ادارة مؤسسات و مشاريع الدولة بالاستعانة بالخبرات العالمية.
- الإدارة العامة لشؤون الإغاثة - وزارة الإدارة المحلية و الإغاثة و شؤون اللاجئين
 - المشاريع الزراعية (زراعة فطر - بطاطا - خضراوات).
 - مشاريع الحرف اليدوية (خياطة - صوف يدوي - خزف).
 - مشاريع تربية الحيوانات (دواجن - أبقار - أغنام ..).
 - مشاريع صناعة الألبان و الأجبان.
- الإدارة العامة لشؤون اللاجئين - وزارة الإدارة المحلية و الإغاثة و شؤون اللاجئين
 - اصلاح وصيانة للخيم والمرافق.
 - مشروع قروض صغيرة.
- الإدارة العامة لشؤون المجالس المحلية - وزارة الإدارة المحلية و الإغاثة و شؤون اللاجئين
 - العمل على استثمار مشاريع النفايات الصلبة ونواتجها.
 - تفعيل و استثمار أملاك البلديات في المناطق المحررة.
 - تفعيل الجباية في بعض المناطق التي يتاح بها ذلك كالمناطق التجارية والصناعية.
 - ورشات عمل لمختصين في المجتمع المحلي لإنتاج و إدارة مشاريع صغيرة تعود على المجتمع المحلي.
 - نشر أهمية الانتقال من العمل الاغاثي إلى العمل التنموي و تسويق ذلك لدى المانحين لدعم تلك المشروعات.

- تدريب موظفي المجالس المحلية أصحاب الاختصاص على تنظيم وإدارة المشاريع الصغيرة وآليات الاستثمار الأمثل للمنتج المحلي.
- تفعيل الإعلام في هذا المجال.

- **وزارة المالية والاقتصاد**
 - دعم الاقتصاد المحلي عن طريق شراء المحاصيل الزراعية (القمح).
 - انشاء أو إعادة تأهيل مؤسسات اقتصادية استراتيجية.

6. سيادة القانون

● وزارة الاتصالات والنقل والصناعة

- أتمتة عمل الوزارات (السجل المدني - الوثائق الرسمية - ...).
- ضبط عملية الاستيراد والتصدير.
- تنظيم المعابر لدخول وخروج الآليات وتسجيل المركبات.
- اصدار قوانين وضوابط للمنشآت الصناعية (الجودة - حماية البيئة - ...).
- تنظيم قطاع الاتصالات قانونياً وفنياً.
- تثبيت دور الإدارة المدنية للمنشآت الحكومية.
- التعاون مع المنظمات الدولية ذات الاختصاص.

● وزارة العدل

- المساهمة في بناء السلطة القضائية وإدارة عملها ووضع النصوص الناظمة لهيكلية مؤسسات المعارضة والعلاقة فيما بينها والاحتكام إلى القانون والقضاء.

● وزارة الصحة

- مخابر مراقبة دوائية و غذائية.
- مراعاة القوانين والأنظمة المحلية والدولية.
- إيجاد هياكل تنظيمية إدارية مدروسة تراعي الوضع الراهن في سوريا.

● وزارة التربية والتعليم

- تعزيز احترام القانون الناظم للحياة الاجتماعية من خلال العملية التعليمية.
- حصر التعليم بالمنهاج الوطني المعدل من قبل وزارة التربية والتعليم في الحكومة السورية المؤقتة.
- إصدار الأنظمة والقوانين الناظمة للعملية التعليمية تراعي ظروف الحالة الراهنة.
- عدم الاعتراف بالمؤسسات التعليمية التي تدرس بدون مرجعية وطنية متمثلة في وزارة التربية والتعليم.
- تسوية أوضاع المعلمين العاملين في القطاع التعليمي و الطلبة و إعادة انتظامهم في المؤسسات التعليمية.

● الإدارة العامة لشؤون اللاجئين - وزارة الإدارة المحلية والإغاثة وشؤون اللاجئين

- المسائلة المالية.
- نشر الوعي الإداري.
- تنظيم المخيمات.

● الإدارة العامة لشؤون المجالس المحلية - وزارة الإدارة المحلية والإغاثة وشؤون اللاجئين

- دراسة اللوائح والأنظمة لعمل المجالس المحلية واعتمادها من خلال الجهة المختصة.
- تفعيل آليات التشاركية الدائمة في تطوير النظم واللوائح الضابطة للعمل.
- اليقين المالي: حجز الموازنات ضمن الخطة المعتمدة وتثبيتها للوفاء بالعهود والالتزامات.
- برامج للتوعية القانونية.
- تدريب قانوني وإداري للجان المختصة.
- العمل على جمع ودراسة كل القوانين الخاصة بعمل الإدارة المحلية (مثل نظام ضابطة البناء - قانون الاستملاك - السجل العقاري .. وغيره).

- دراسة قانون العاملين والأنظمة الداخلية وسلم الرواتب الموحد واعتماده عن الطريق الجهة المختصة.
- العمل على حفظ الوثائق المتوفرة وأتمتها في المناطق المحررة (مخططات- سجل عقاري - الرخص - القروض - استملاك - أملاك عامة - نظام ضابطة البناء).
- إطلاق المديرية الرئيسية على مستو المحافظات لتفعيل عمل المجلس الحقيقي كسلطة رقابية منتخبة على أجهزته التنفيذية المعينة.
- تفعيل الإعلام في هذا المجال.
- وزارة المالية والاقتصاد
 - حماية المستهلك.
 - الجمارك.
 - العدالة الضريبية.
 - تكافؤ الفرص في الحصول على عمل.

7. الحصول على اعتراف قانوني للحكومة

- وزارة العدل
 - من خلال تقديم الخدمات لشريحة واسعة من الشعب السوري تتجاوز العشرة ملايين و منحهم الوثائق اللازمة والشهادات العلمية و إجراء الامتحانات و الخدمات الطبية....